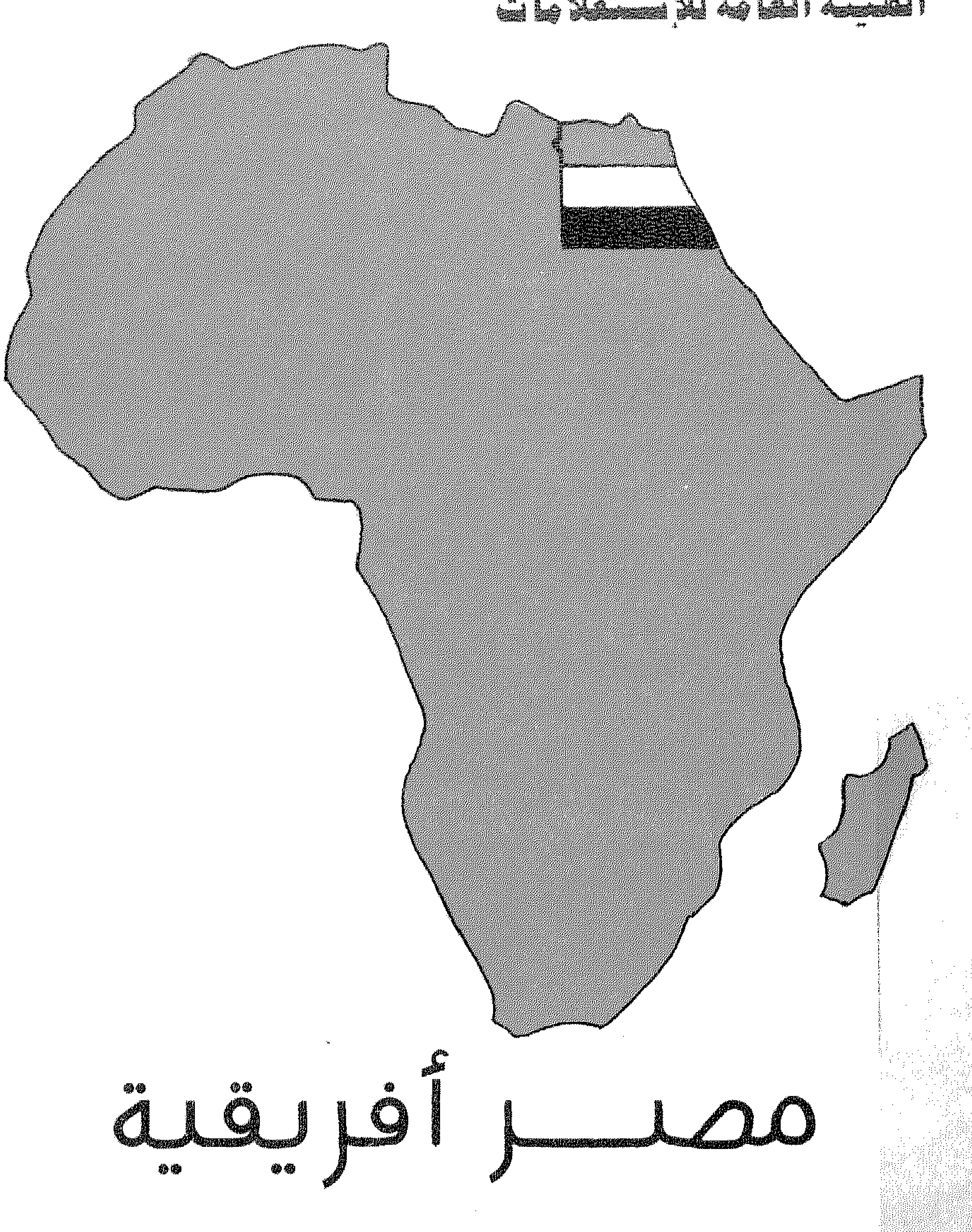
جمهورية مصر العربية
وزارة الاعلام
الهيئة العامة للإستعلامات



مصر أفريقية

جمهورية مصر العربية
وزارة الاعلام
الهيئة العامة للإستعلامات

مصر أفريقية



الرئيس محمد حسني مبارك

مقـــدمة :

إن مصر التى شاء لها القدر أن تكون على أرض أفريقيا . . وشعب مصر الذى ارتبط بشعوب القارة بروابط الدين والنيل والحضارة والثقافة . . وقف على مدار عصور التاريخ على مدخل القارة ، يؤدى فى اصرار ووعى رسالته الحافلة بالمسئولية والعطاء .

فلقد ظلت مصر ـ على الدوام ـ جسرا للحضارات والثقافات تنتقل منها إلى الآفاق البعيدة المترامية فى اعماق القارة . ومنذ سنوات الخمسينات والستينات . أنطلقت رياح التغيير المصرية محملة بنداء الثورة وبشير التحرير لكل الشعوب الأفريقية .

فعندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مصر ، أدرك قادتها أن نطاق الأمن القومى المصرى يمتد فى أفريقيا بصورة مباشرة ، وأنه من الصعب عليهم حماية الثورة المصرية والوجود الاستعمارى يحيط بها من كل جانب . ولهذا قدمت مصر ـ لكافة حركات التحرير الوطنى فى أفريقيا ـ العون والمساعدة بدون حدود . وأحتضنت مصر الثوار الأفارقة رجال الحرس القديم الذين حملوا على أكتافهم لواء تحرير القارة من كافة أشكال الاستعمار .

فان مصر دولة أفريقية المنشأ والأرض والمصير . . وهى بموقعها بمثابة البوابة الشمالية للقارة وبما لها من صلات وعلاقات ودور فى الماضى والحاضر . . وبما قدمته من عطاء عبر التاريخ ، ومن مساعدات وتأييد لمعارك التحرير الأفريقية ولحركة التحرير الوطنى لشعوب القارة . إبان المواجهة مع الاستعمار ، ما يجعل من هوية وجودها فى القارة الأفريقية أمرا مختلفا لا مثيل أو قرين له .

هذا بالاضافة إلى أن هناك أكثر من نصف المليون مواطن مصرى داخل الدول الأفريقية الناطقة بالعربية . . يمتد تأثيرهم المتشعب إلى كافة مجالات الحياة فى هذه البلدان العربية الشقيقة فى الشمال الأفريقى وفى السودان والصومال وجيبوتى .

أما الحضور المصرى ـ داخل بقية القارة الأفريقية ـ فانه يأخذ الآن فى الزيادة والنمو والتمدد من خلال ما يقدمه الصندوق المصرى للمعونة الفنية للدول الأفريقية التابع لوزارة الخارجية إذ يلاقى الصندوق أهتماما كبيرا فى الآونة الآخيرة من جانب الدول الأفريقية والمنظمات الدولية العاملة فى مجال المعونات الفنية . ويتزايد الطلب ـ بصورة كبيرة ـ على الخبراء المصريين فى مختلف التخصصات وكذلك يزيد الطلب على المنح التدريبية للأشقاء الأفارقة داخل مصر .

وفضلا عن صندوق المعونة المصرى لأفريقيا ، فإن كل وزارة ـ على حدة ـ تقدم المساعدات الفنية للدول الأفريقية . وهناك اليوم المئات من الخبراء المصريين فى مختلف البلدان الأفريقية ، الذين يعملون من خلال الصندوق المصرى للمعونة الفنية .

ويبدو أنعكاس الاهتمام المصرى فى أفريقيا فى التحرك على المستوى السياسى والدبلوماسى . . فقد كانت باكورة زيارات السيد الرئيس محمد حسنى مبارك الخارجية هى الجولة التى قام بها سيادته بعد توليه الرئاسة إلى القارة الأفريقية . وتوالت الجولات حتى كانت آخرها متمثلة فى . . رحلة الرئيس إلى أربع دول أفريقية فى الفترة من ١٩٨٣/١/٣١ إلى ١٩٨٤/٢/٤ وهى (زائير ـ كينيا ـ تنزانيا ـ الصومال) والتى حققت نتائج كبيرة فى تدعيم أواصر العلاقات الثنائية بين مصر وهذه الدول فضلا عن تنسيق

الخط بينها على مختلف الأصعدة وخاصة مجال التنمية الاقتصادية .

وأستقبلت مصر العديد من الرؤساء الأفارقة . . فعلى مدى عام ١٩٨٤ زار مصر كل من (موسى تراورى رئيس مالى ـ أندريه كولينجيا رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى ـ الرئيس الراحل أحمد سيكوتورى رئيس غينيا ـ دوس سانتوس رئيس أنجولا ـ دينيس ساسو رئيس الكونغو ـ حسين حبرى رئيس تشاد وفى العام الحالى (١٩٨٥) استقبلت مصر الرئيس سيينى كونتشى رئيس النيجر والرئيس السنغالى عبده ضيوف والرئيس كينيث كاوندا رئيس زامبيا والرئيس سيسى سيكو رئيس زائير .

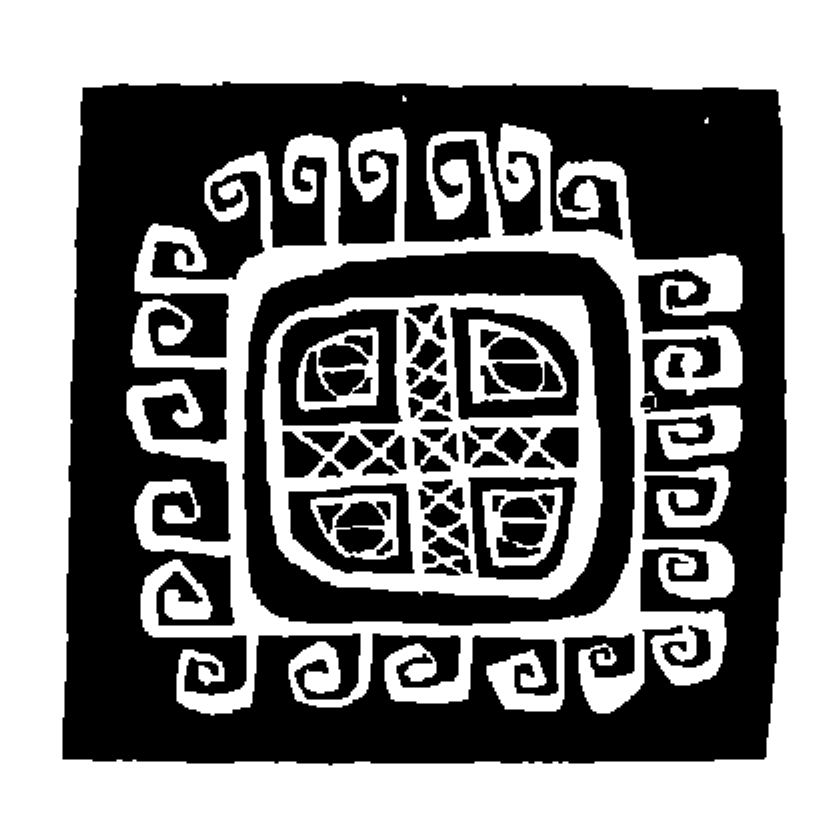
هذا بالاضافة إلى تبادل الزيارات على المستوى الوزارى بين مصر والدول الأفريقية وعلى سبيل المثال جولة الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية فى بعض دول القارة الأفريقية (يونيو ١٩٨٣) شملت السودان والكاميرون والجابون وأنجولا والكنغو وراوندا وهى الجولة التى ساهمت فى دفع سبل التعاون الشامل بين مصر وهذه الدول كما أكدت الجولة على ضرورة دعم التضامن الأفريقى والبعد بمنظمة الوحدة الأفريقية عن أية تيارات تؤدى إلى تقويضها .

وخلال زيارات الرئيس محمد حسنى مبارك إلى العواصم الأفريقية . . تم تدارس تطور العلاقات المصرية مع هذه الدول الشقيقة وكيفية زيادة الجهد المصرى ومضاعفته فى مجال المعونة الفنيه المصرية والأتفاق على اتخاذ الخطوات اللازمة لرفع العلاقات المصرية مع الشقيقات من الدول الأفريقية لتحقيق مزيد من التعاون ودعم الصداقة بين الشعب المصرى وشعوب هذه الدول .

كما أبدت القيادة المصرية اهتماما خاصا لتنمية التعاون الاقتصادى والفنى والعلمى مع كافة هذه البلدان باعتبار أن ذلك جزء من السياسة المصرية تجاه القارة الأفريقية كلها وتجاه كافة بلدانها .

وانطلاقا من المستوى الثنائى إلى المستوى الجماعى القارى تأكدت خلال جولة الرئيس مبارك الافريقية الاستراتيجية المصرية فى مجال دعم الوحدة الأفريقية حيث أعلن الرئيس مبارك ـ بكل الحسم والوضوح أن هدفه الأول من هذه الجولة هو العمل على دعم منظمة الوحدة الأفريقية وحل مشاكلها لكى تصبح قادرة على تسوية القضايا الأفريقية التى ينبغى ألا تبقى طويلا على مسرح الاحداث .

ولعل انتخاب مصر فى عام ١٩٨٣ نائبا لرئيس الدورة التاسعة عشر لمنظمة الوحدة الأفريقية عن دول شمال أفريقيا تأكيدا للدور المصرى الرائد فى أفريقيا وحرصها على دعم منظمة الوحدة الافريقية وتحقيق رفاهية شعوب القارة .



أولا

مصر والحوار العربى الأفريقى

ـ برز دور مصر الرائد فى تدعيم الحوار العربى الأفريقى منذ بداية السبعينات عندما أعلنت الدول الأفريقية قطع علاقاتها الدبلوماسية باسرائيل ابان حرب أكتوبر ١٩٧٣ وقامت مصر من جانبها بتطوير الجانب المؤسسى فى التعاون العربى الأفريقى بالدعوة إلى انشاء اللجنة السباعية التى أقرها المجلس الوزارى الأفريقى عام ١٩٧٤ لاجراء اتصالات مع الدول العربية لتدعيم التعاون الاقتصادى بين الجانبين ، كما ساهمت مصر فى العديد من المشاورات العربية الأفريقية التى انتهت إلى انشاء العديد من الأجهزة العربية للتعاون مع افريقيا أهمها صندوق القروض العربى لتقديم التمويل الانمائى للدول الأفريقية والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا . كذلك ساهمت مصر فى اطار الجامعة العربية فى أبريل ١٩٧٥ فى انشاء لجنة الاثنى عشر العربية لتنظيم شئون التعاون العربى الأفريقى .

ـ وقد كان انعقاد مؤتمر القمة الأفريقى العربى الأول فى القاهرة فى مارس ١٩٧٧ اعترافا بدور مصر فى دعم مسيرة التعاون والتضامن بين الحكومات العربية والأفريقية وهو المؤتمر الذى أصدر عدة وثائق هامة تمثلت فى ايجاد برنامج عملى للتعاون العربى الأفريقى وانشاء عدة لجان مشتركة لمتابعة سير هذا التعاون فى كافة المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية والاجتماعية ، ثم كان حرص مصر على استمرار العمل العربى الأفريقى رغم قرار تأجيل

مؤتمر القمة العربى الأفريقى الثانى عام ١٩٨١ ، وتنازلت مصر عن مقعدها فى اللجنة الدائمة المنبثقة عن المؤتمر حرصا على العمل العربى الأفريقى من الانهيار .

ـ وقد استمر الدور المصرى فى تدعيم الحوار العربى الأفريقى ، حيث ساهمت مصر بالدور الأكبر فى تنظيم ندوة العلاقات العربية الأفريقية التى عقدت بتونس فى يناير ١٩٨٠ وكان لمصر نصيب الأسد فى المناقشات والاقتراحات التى عرضت على الندوة لخدمة الحوار العربى الأفريقى . وساهمت مصر فى ندوة الحوار العربى الأفريقى التى عقدت بتونس أيضا فى فبراير ١٩٨٤ . . ولم يقتصر الدور المصرى على تدعيم التعاون الاقتصادى بين الدول العربية والأفريقية . . فقد كان لمصر الدور البارز فى ندوة الحوار البرلمانى العربى الأفريقى التى عقدت فى تونس فى مارس ١٩٨٢ حيث أعد الوفد المصرى مشروعا تقدم به إلى الندوة لتدعيم وترسيخ التعاون بين الجانبين فى المجال التشريعى . واشتركت مصر فى مؤتمر الحوار العربى الافريقى بداكار فى مارس ١٩٨٥ وطالبت مصر خلال المؤتمر بالاهتمام بقطاعات الزراعة والتنمية الصناعية والتكنولوجيا فى أفريقيا والعالم العربى بصورة تمكن المجموعتين العربية والافريقية من احتلال مكانة عالمية لائقة .

ـ واستكمالا لدور مصر التاريخى فى دعم الحوار العربى الأفريقى شاركت مصر فى اجتماعات المجلس الوزارى الأفريقى الذى عقد بأديس أبابا فى فبراير ١٩٨٥ والذى خصص جانبا منها لمناقشة مستقبل التعاون العربى الأفريقى ، وقد وجهت بعض الدول الأفريقية خلال المناقشات انتقادات للمجموعة العربية فيما يتعلق بعدم تحقيق الغاية المرجوة من التعاون الافريقى العربى وتنفيذا للخطوات والمشروعات المتفق عليها . وقد طالب الوفد

المصرى فى المؤتمر بالاهتمام بقطاعات الزراعة والأمن الغذائى فى أفريقيا وأعلن استعداد مصر لتقديم خبرتها فى هذا المجال لأى دولة أفريقية كما اعلن أن مصر بصدد الانتهاء من اجراءات التقدم بمساهمة عاجلة للصندوق الخاص بالمساعدات الطارئة لأفريقيا لمواجهة الجفاف والمجاعة فى أفريقيا وقد وجهت المجموعة الأفريقية الدعوة لمصر لحضور المؤتمر الوزارى الافريقى العربى الذى كان مقررا عقده فى طرابلس بليبيا فى أبريل ١٩٨٥ وقد أعلنت مصر استعدادا لحضور هذا المؤتمر استمرارا للدور المصرى فى تدعيم التعاون العربى الأفريقى لولا اعلان ليبيا عن تأجيل عقد هذا المؤتمر إلى وقت آخر .

ـ والجدير بالذكر أن مصر ترتبط مع غالبية الدول الأفريقية بعلاقات ثنائية اقتصادية وتجارية وثقافية من خلال اللجان المشتركة للتعاون بين مصر والدول الافريقية ومثال ذلك اللجان المشتركة للتعاون بين مصر وكل من زامبيا ، سيراليون ـ السنغال ـ زائير ـ مالى ـ ساحل العاج ـ الكاميرون وتنزانيا .

* * *

ثانيا ـ مصر والتنمية فى أفريقيا :

ـ فى إطار سعى مصر نحو معالجة فعالة للمشاكل الملحة التى تواجه القارة الافريقية ، فان مصر تولى قضية تنمية أفريقيا فى كافة النواحى اهتماما خاصا انطلاقا من مبدأ أن أفريقيا غنية بمواردها الأولية التى تستخدم فى الصناعة والتى تعيد الدول المتقدمة تصديرها اليها فى صورة سلع تغزو أسواق أفريقيا . فضلا عن زيادة حجم مديونية الدول الأفريقية للعالم المتقدم مما يوجد مشكلة التمويل الذاتى للدول الافريقية للانفاق على مشروعاتها التنموية فى

المجالات الزراعية والصناعية . . ومن أجل هذا حرصت مصر على التأكيد فى جميع المحافل الدولية والاقليمية أنه لو استمر الحال على ما هو عليه فى أفريقيا فان الخطر الذى أصبح يداهم القارة لم يعد يتمثل فقط فى مجرد أزمة اقتصادية بل يتعداها ليساهم فى ايجاد أزمة انسانية افرزتها موجة الجفاف والتصحر التى سادت العديد من الدول الافريقية عام ١٩٨٤ ومازالت تسودها وهددت حياة نحو خمسة ملايين طفل أفريقى وأكثر من ١٥٠ مليون أفريقى يواجهون خطر المجاعة والعطش . . وقد أخذت مصر على عاتقها اثارة موضوع التنمية الزراعية والصناعية فى أفريقيا من خلال اجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية سواء على المستوى الوزارى أو مستوى القمة وساهمت بجهودها فى الدعوة لعقد مؤتمر قمة اقتصادى أفريقى عام ١٩٨٥ لمناقشة قضية التنمية فى أفريقيا من جميع جوانبها .

ـ وقد ازداد الحضور المصرى داخل دول القارة الأفريقية فى الآونة الحالية من خلال ما يقدمه الصندوق المصرى للمعونة الفنية للدول الافريقية ، إذ يلاقى الصندوق اهتماما كبيرا من جانب الدول الافريقية التى تعقد مع الصندوق اتفاقات للتعاون وتم خلال عام ١٩٨٤ ابرام العديد منها ، كما تم توقيع برتوكولات تجارية وثقافية واقتصادية مع الدول الافريقية من خلال اللجان المصرية الافريقية المشتركة ، كما يزيد الطلب على المنح التدريبية للاشقاء الافارقة داخل مصر وحيث يوجد حاليا المئات من الخبراء المصريين فى مختلف الدول الافريقية للمساعدة فى التنمية والتحديث فى أفريقيا .

ـ وقد اتخذت مصر خطوة ايجابية على طريق تنمية أفريقيا عندما شاركت فى اجتماعات مجموعة « الاندوجو » فى كينشاسا فى سبتمبر ١٩٨٤ وضمت كلا من مصر والسودان وزائير ـ وجمهورية

أفريقيا الوسطى وأوغندا ورواندا بهدف الاتفاق على صيغ محددة لدفع خطط التنمية فى أفريقيا فضلا عما قدمته مصر للدول الافريقية فى مجال التنمية عندما أعلن الوفد المصرى فى المؤتمر الوزارى الافريقى بأديس أبابا فى فبراير ١٩٨٥ عن زيادة رأسمال الصندوق المصرى للتعاون الفنى لافريقيا إلى سبعة ملايين ، ٢٠٠ ألف دولار ، وتقديم معونة طبية تشمل ٢٠٠ طبيب على مدى خمس سنوات قادمة علاوة على الأدوية والمهمات الطبية لعدد من الدول الافريقية وتقديم ٤٠٠ منحة دراسية فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقررت مصر ايفاد ٧٠ مهندسا لعدد من دول أفريقيا للمساهمة فى تنمية مشروعات الأمن الغذائى ومشروعات الزراعة والرى .

ـ وقد تبنت مصر مؤخرا مفهوما جديدا لتدعيم التنمية فى أفريقيا من خلال ما يسمى (بالتعاون الثلاثى) بين اليابان وخبرتها التكنولوجية من جهة وبين الدول الافريقية من جهة أخرى عبر مصر التى يمكنها أن تلعب دور الجسور بين الطرفين ، وقد تم الاتفاق على أن تقدم اليابان خبرتها العلمية والتكنولوجيا فى مجالات الزراعة وانتاج الغذاء عبر مصر لتقدمها إلى الدول الافريقية التى تحتاج إلى تنمية وتحديث المشروعات الزراعية فيها للارتفاع بمستوى المحاصيل الزراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء للشعوب الافريقية .

* * *

ثالثا ـ مصر وقضية الأمن الافريقى :

تتمتع مصر بمركز متميز فى القارة الافريقية ، وذلك لعدة عوامل واعتبارات أولها مركزها الجغرافى وثانيها كونها نقطة مركزية

بين طرق عالمية للاتصال والتفاعل الدولى وثالثها كونها حاجزا طبيعيا ضد التدخل الأجنبى فى القارة الافريقية ومن هنا ينبع أهتمام مصر بقضية الأمن الافريقى باعتبارها احدى أهم القضايا المطروحة على الساحة الافريقية . والتى تؤثر على سلام وأمن القارة وتهدد وحدتها وتضامنها وتزعزع استقرارها ، فضلا عن تعطيلها لجهود التنمية فى دول القارة .

ومن هذا المنطلق تسعى مصر إلى تقويض أى صراع ينشأ بين الدول الافريقية وعدم حدوث مواجهات عسكرية تهدد أمن القارة وهى فى سبيل ذلك توالى جهودها فى أن يسود السلام والأمن مناطق التوتر فى القارة . ويعد انعقاد مؤتمر (الباجواش) لعلماء أفريقيا فى القاهرة مؤخرا انعكاسا لمدى اهتمام مصر بقضية الأمن الافريقى إذ استضافت القاهرة العلماء والقيادات العسكرية الافريقية فى الفترة من ٣١ أكتوبر حتى ٣ نوفمبر ١٩٨٤ لمناقشة تلك القضية الهامة (الأمن الافريقى وقضية ناميبيا) .

إن تاريخ قارتنا يؤكد دائما أن أمن أفريقيا لا يتجزأ وأن استقلالها وحرية كل شعوبها هدف مشترك ، وأن استقرار دولها مطلب حيوى لتوفير مناخ التنمية والتقدم ومصر التى احتلت مؤخرا أحد المقاعد غير الدائمة فى مجلس الأمن الدولى بترشيح أفريقى رائع . . تضع جهدها القومى وخبرتها السياسية فى خدمة أشقائها والقضايا العادلة للشعوب وسلام البشرية جمعاء .

وترى مصر أنه لتحقيق الأمن الأفريقى يجب أن تتوافر الوسائل التالية :

١ ـ التغلب على المشكلات السياسية المثارة ، فذلك هو الهدف الأول للوصول إلى أمن أفريقى مشترك .

٢ ـ تحسين وتقوية وسائل المواصلات والنقل فى أفريقيا حيث أن الدول الكبرى التى استعمرت أفريقيا فيما مضى كانت ترفض تطوير هذه الطرق مخافة أن يسهم ذلك فى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لافريقيا .

٣ ـ تحسين التعاون الاقتصادى بين الدول الافريقية عن طريق خلق منظمات اقليمية للموارد الطبيعية فى أفريقيا .

٤ ـ الاعتماد على الذات وخاصة فى مجال الحصول على التكنولوجيا باعتباره الطريق الوحيد والفعال لتنمية أفريقيا .

٥ ـ تحسين الروابط الثقافية لخلق اجيال افريقية تحمل أهدافا مشتركة لنهوض أفريقيا .

٦ ـ دعم منظمة الوحدة الافريقية وتوحيد السياسات بين اعضائها والانسجام والتشاور عند معالجة أى مشكلة تثار فى المنظمة .

ومن ناحية أخرى فان الدائرة النيلية تشكل واحدة من أهم اهتمامات مصر الأساسية حيث ترى مصر أن ضمان الاستغلال الأمثل لنهر النيل من قبل الدول المطلة عليه سوف يعود بالخير والفائدة على كافة الدول ولذلك فان أى تهديد خارجى تتعرض له هذه الدول تعتبره مصر تهديدا مباشرا لها . ولذلك فان التكامل بين مصر والسودان يعتبر مرحلة أولى تستهدف التمهيد لطريق عملى إلى تكامل مصرى مع سائر دول حوض نهر النيل التسع وهى (مصر ـ السودان ـ أثيوبيا ـ زائير ـ رواندا ـ بوروندى ـ أوغندا ـ تنزانيا ـ كينيا) وخاصة فى مجال الاهتمام بموارد هذه البلاد من مياه النهر واتمام الانتفاع بايراده كاملا وتنفيذ المشروعات التى تزيد من ايراده وتقلل من الفواقد عبر مسيرته . وترى مصر أن هذا لن يكون

ميسورا الا إذا قام تعاون فنى وثيق بين جميع الدول الواقعة على نهر النيل وما يقود اليه هذا التعاون فى مجالات أخرى تقود جميعها إلى انشاء مجموعة اقتصادية لدول حوض نهر النيل تحقق المصالح المشتركة لكافة الدول المطلة على النهر .

* * *

رابعا ـ مصر ومنظمة الوحدة الافريقية :

لعبت مصر دورا بارزا فى انشاء منظمة الوحدة الافريقية . . نظرا لعمق تجربتها الثورية وقيام حكم تحررى فيها منذ عام ١٩٥٢ . .

ومنذ ذلك الوقت أخذت تعمل على تحقيق تحرر الدول الافريقية عربية كانت أم أفريقية ثم العمل على تحقيق وحدة تلك الدول بعد حصولها على استقلالها .

فقد آمنت مصر منذ ذلك الحين بارتباط حرية الدول العربية والافريقية وعدم انفصالها مما يستوجب ارتباطهم الوثيق بجبهة تحررية لمواجهة القوى الاستعمارية .

وقد جسدت المؤتمرات التى سبقت قيام المنظمة أو التى تلت قيامها هذا الدور المصرى بوضوح . ففى مؤتمر الدار البيضاء برز الدور العربى الذى لعبته مصر والمغرب فى محاولتهم لتقريب وجهات النظر العربية والافريقية حول مشكلات الجزائر وجنوب أفريقيا وفلسطين وقد نجحوا فى ذلك ، كما نجحوا فى العمل على الغاء الفوارق اللونية واللغوية بين دول المجموعة ، وبرز الارتباط العربى بالأجزاء الغربية فى أفريقيا بشكل واضح .

هكذا كان لمصر دورا جوهريا فى مساندة حركات التحرير الافريقية وأقامة منظمة الوحدة الافريقية كرمز يحمل معانى الثقة فى النفس والقدرة على صنع التقدم وبناء المستقبل .

وإذا كانت منظمة الوحدة الافريقية تعانى اليوم من مظاهر الانقسام والضعف وعدم القدرة على مواجهة بعض المشكلات التى تهدد وحدتها وتضامنها ، فان الدبلوماسية المصرية تعمل بكل ما فى وسعها ـ للحفاظ على هذه المنظمة وابعاد كل العوامل السلبية وتحييدها . لايمانها بأن هذه المنظمة أمل عزيز . تمكنت أفريقيا من أن تقيمه بعد عناء وانتظار طويل . ولا ينبغى تحميل منظمة الوحدة الافريقية . أكثر مما تطيق فى ضوء ظروفها وأوضاعها ولن تستطيع أفريقيا أن تحقق مبادئها وآمالها إذا ما فتحت أبوابها للتدخلات الأجنبية ولأنواء الحرب الباردة ولمخاطر الاستقطاب الدولى المدمر .

إن الدبلوماسية المصرية ترى فى منظمة الوحدة الافريقية . الحصن الذى يحمى وحدتها ويحتضن تضامنها ويعبر عن شخصيتها الاقليمية على المسرح العالمى . كما أنها الاطار المتاح للعمل الجماعى الافريقى والانتقال من مرحلة التشاور والتضامن السياسى إلى مرحلة التعاون والتكامل الاقتصادى وتوفير أسباب ودعامات التقدم التقنى والتطور العلمى من خلال ما تتيحه من أجهزة ذات اختصاص وظيفى ومشروعات مشتركة اقليمية وقارية مختلفة ذات عائد ايجابى ونفع أكيد .

ولعل من أبرز مظاهر ومقومات الاعتماد على النفس . أن ينهمك الأفارقة ـ فى المرحلة الراهنة فى الدخول معا ضمن مؤسسات وظيفية تستهدف تحقيق الأهداف وسد الحاجات الافريقية ضمن قطاعات ومجالات محددة بذاتها اقتصادية وصناعية وزراعية وثقافية وتكنولوجية واجتماعية وغيرها من قطاعات الحياة المختلفة . إن تعاون الدول الافريقية ـ ضمن الأطر الوظيفية الأكبر والأقدر . والتى تقوم على أسس اقليمية جزئية أو قارية شاملة ، وفى شكل مشروعات مشتركة ووحدات انتاجية متعددة الأطراف يجعل من

شعار الاعتماد على النفس حقيقة لا وهما . وتضيف إلى رصيدها المادى قوة ومتعة . وإلى قدرتها على التعامل مع غيرها ، كفاءة وسندا وتضع فكرة الحوار بين الجنوب والجنوب . على محك التنفيذ الفعلى والتطبيق العملى .

وتشارك مصر فى كل اجتماعات المنظمة ، إلا أنها لم تحضر الاجتماعات التى تمت فى طرابلس فى أغسطس ونوفمبر ١٩٨٢ وأساس عدم الاشتراك يرجع إلى انعقادها فى عاصمة دولة تتبع سياسات ومواقف مخالفة لميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، وقد عجزت القمة الـ ١٩ عن الاجتماع فى طرابلس مرتين بسبب عدم توافر النصاب القانونى ، وفى هذه الأثناء تحركت مصر على الساحة الافريقية ـ لدعوة دول المنظمة للالتفاف حول المنظمة واعطاء الحفاظ عليها أولوية على ما عداه من مشاكل وذلك بتمكينها من الاجتماع للنظر فى هذه القضايا .

وشاركت مصر بفاعلية ـ فى مؤتمر القمة التاسع عشر الذى انعقد فى أديس أبابا خلال شهر يونيو ١٩٨٣ وقد لعبت مصر دورا بارزا للتوفيق بين مجموعة الدول المؤيدة للجمهورية الصحراوية ومجموعة الدول المعارضة لها ، وقد أمكن بفضل جهود الدبلوماسية المصرية تجاوز هذه الأزمة التى كادت أن تعصف بالمنظمة وتجعلها فى ذمة التاريخ .

وفى أطار هذه الجهود كانت الجولة التى قام بها الرئيس مبارك فى أوائل عام ١٩٨٤ والتى شملت أربع دول أفريقية هى تنزانيا ـ زائير ـ كينيا ـ الصومال وقد كان أحد أهداف هذه الجولة دعم منظمة الوحدة الافريقية من أجل الوصول للأهداف التى تسعى لها المنظمة ـ وحل المشاكل التى تواجهها حتى تصبح قادرة

على حل كافة القضايا الافريفية التى ينبغى ألا تبقى طويلا على مسرح الأحداث لما يمثله بقاؤها من استمرار للتوتر فى القارة واعطاء الفرصة للقوى الأجنبية للتدخل فى شئون القارة الافريقية .

ويأتى فى إطار هذه الجهود أيضا جولات وزير الدولة للشئون الخارجية المستمرة والمتواصلة للدول الافريقية من أجل التقريب بين وجهات النظر المتعارضة وتذويب الخلافات كى تبقى المنظمة رمزا للتضامن الأفريقى ، وعلامة مضيئة فى سماء القارة .

وتصر مصر وتؤكد على ضرورة حل المشاكل الافريقية فى اطار منظمة الوحدة الافريقية ومن هذا المنطلق كان اقتراحها فى اجتماعات القمة الافريقية العشرين والذى انعقد فى أديس أبابا فى شهر نوفمبر ١٩٨٤ باسئناف جهود المصالحة الوطنية التشادية تحت إشراف المنظمة وكان أسفها لانسحاب المغرب من عضوية المنظمة لما سوف يعنيه ذلك من توقف الجهود السلمية لتسوية مشكلة الصحراء الغربية من خلال لجنة التنفيذ المنبثقة عن منظمة الوحدة الافريقية . كما يقوم موقف مصر على أن يكون التأييد والمساندة الافريقية لحركة تحرير ناميبيا « سوابو » من داخل اطار منظمة الوحدة الافريقية .

وتستنكر مصر أشد الاستنكار الأصوات التى ترتفع بين وقت وآخر والتى تستهدف النيل من وحدة المنظمة وشمولها وقاريتها والتى تعيد إلى الذاكرة تلك الدعوات الاستعمارية البغيضة التى أرادت فى مراحل غابرة أن تفصل بين شمال الصحراء وجنوبها ، أو بين أفريقيا السوداء وغير السوداء تكريسا لانقسام مفتعل ، وترويجا لعنصرية بغيضة . ومواقف مصر من قضايا القارة الافريقية توضح ايمان مصر العميق بمنظمة الوحدة الافريقية

كاطار يجمع ما بين دول القارة بأسرها ، وبأنها صرح لوحدتهم ينبغى المحافظة عليه وحمايته وتقويته ضد كافة المحاولات التى تستهدف إضعافه وتفتيته واشاعة الانقسام فيه .

وإذا كانت الدبلوماسية المصرية تحمل أعمق معانى التقدير لموقف ودور الدول الافريقية الذى كان عاملا رئيسيا وحاسما فى مساندة خطها السياسى ورؤيتها الاستراتيجية فى قضايا السلام والأمن فى منطقة الشرق الأوسط فضلا عن التعبير عن العرفان الخاص لموقف الدول الافريقية . من اختيار مصر لعضوية مجلس الأمن لفترة العامين القادمين والتى بدأت اعتبارا من يناير ١٩٨٤ . فان الدبلوماسية المصرية تستشعر المسئولية والواجب فى ضرورة التنسيق المستمر مع الدول الافريقية الشقيقة حول المشاكل والوضوعات الاقليمية والعالمية . التى ستتولى مصر ـ بحكم أعبائها الجديدة ـ مهمة تأييدها والدفاع عنها داخل مجلس الأمن .

وتستأثر المشكلات الافريقية الكبرى وهى مشكلة ناميبيا ومشكلة تشاد والمشكلة الصحراوية باهتمام الدول الافريقية جميعا وباهتمام الدبلوماسية المصرية على وجه الخصوص .

١ ـ مشكلة ناميبيا :

تتبنى الدبلوماسية المصرية وتدعم وتساهم بشكل كامل . فى الجهود الافريقية المشتركة الهادفة لتحقيق الحرية والاستقلال للشعب الناميبى المكافح ولتخليص القارة من شرور النظام العنصرى البغيض فى جنوب أفريقيا .

ويقوم الموقف المصرى السياسى على التمسك بضرورة تنفيذ القرار الصادر عن مجلس الأمن رقم ٤٣٥ المتضمن لخطة استقلال

ناميبيا والقائمة على وقف جميع الأعمال العدوانية من جانب جميع الأطراف واجراء انتخابات حرة وعادلة . أما الجانب العسكرى للموقف المصرى فيتمثل فى المساعدات العسكرية التى تقدمها مصر لحركة (سوابو) التى تعتبرها هى الممثل الوحيد لشعب ناميبيا وذلك من خلال لجنة التحرير الافريقية التى تتخذ من دار السلام مقرا لها . . ومن المعروف أن مصر كانت عضوا مؤسسا فى هذه اللجنة المنبثقة عن منظمة الوحدة الافريقية وقد سبق أن قدمت مساعداتها العسكرية لجميع حركات التحرير الافريقية .

ولم تكتف الدبلوماسية المصرية بذلك فقط . . بل تقوم مصر باتصالات مع الدبلوماسية الامريكية وكذا مع مجموعة الاتصال الأوربية . وتضغط مصر من أجل عدم ضرورة الربط بين انسحاب القوات الكوبية من أنجولا وبين استقلال ناميبيا . وبضرورة تخلى الولايات المتحدة عن تصديها بالفيتو لأية محاولات لاتخاذ أية اجراءات لمقاطعة نظام جنوب أفريقيا . لأن ذلك الموقف ينطوى على استفزاز شديد لمشاعر شعوب القارة .

وتواصل الدبلوماسية المصرية تأييدها الكامل لمنظمة (سوابو) ولشعب ناميبيا باعتبارها قضية التحرر الأفريقية المحورية فى الآونة الراهنة . وباعتبار أن استقلال ناميبيا سيعنى فى حقيقة الأمر . بداية الانهيار الكامل للنظام العنصرى فى جنوب أفريقيا .

وهو النظام الذى يجسد الخطر الحقيقى أمام مستقبل التطور والتقدم لشعوب القارة الأفريقية فالنظام العنصرى البغيض فى جنوب أفريقيا ، لا يستمر فقط فى عدوانه ضد المواطنين الشرفاء فى جنوب أفريقيا . بل وضد دول المواجهة . ذلك العدوان الذى يتجسد فى غاراته المستمرة ضد أنجولا وموزمبيق ومن هنا بدر ذلك الموقف الحاسم والتنديد الدائم من جانب مصر للمارسات

العنصرية لجنوب أفريقيا التى تعتبر سبة لقارتنا ولحضارة الانسان فى القرن العشرين .

ويصب فى نفس الاتجاه مقاومة مصر وتصديها للعلاقات بين اسرائيل ونظام جنوب أفريقيا لأن قيام اسرائيل بانشاء علاقات مع هذا النظام الدخيل ، المرفوض والمعزول ، ليس فقط من شعوب القارة ، بل ومن الشعوب المتحضرة فى المجتمع الدولى كله . انما يحمل خطر تغلغل جنوب أفريقيا عبر دول القارة . وستظل الدبلوماسية المصرية تحمل لواء محاربة هذه العلاقة المشبوهة . وسيكون النصر فى نهاية المطاف . للأغلبية الأفريقية صاحبة الحق فى العيش والحياة فى ظل الكرامة الانسانية والمساواة بين البشر دون تمييز فى اللون أو الجنس أو الدين .

وتقف الدبلوماسية المصرية بحزم وثبات مع مبادىء النضال الأفريقى فى مواجهة التفرقة العنصرية والممارسات الفاشية . وستظل تسعى بكل الوسائل والأساليب من أجل انتصار ارادة التحرر الوطنى فى ناميبيا وللأغلبية السوداء فى جنوب أفريقيا .

ولا تدخر مصر جهدا فى سبيل ايجاد الحل العادل للقضية الناميبية ، فسعت فى كافة المحافل الدولية والأفريقية إلى إثارة أهتمام الرأى العام العالمى وحثه على ضرورة الاسراع بايجاد الحل السلمى للمشكلة ، كما التزمت بكافة القرارات الصادرة من منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة وأعلنت عن تأييدها لها وسعت لاثارة هذا الموضوع مع الولايات المتحدة الأمريكية التى تعتقد أنها تمتلك أكثر وسائل التأثير والضغط على حكومة بريتوريا .

وتقوم مصر باتصالاتها مع دول المواجهة وكذا مع مجموعة الاتصال الأوربية ، وذلك للضغط على جنوب أفريقيا وارغامها على

الالتزام بالاجماع الدولى بشأن قضية ناميبيا تحقيقا للسلام العالمى ، الذى تمثل مشكلة ناميبيا فجوة واسعة تعرقل أية مجهودات لاقراره .

وتحتفل مصر فى الخامس والعشرين من أغسطس من كل عام بيوم التضامن مع شعب ناميبيا كما أن لمنظمة سوابو مكتبا دائما بالقاهرة يتم من خلاله توجيه الدعم المادى المعنوى للثوار فى نضالهم المشروع ضد نظام الحكم العنصرى فى جنوب أفريقيا .

٢ ـ المشكلة التشادية

تقوم السياسة المصرية على موقف ثابت يتلخص فى تأييد الشرعية التشادية . ولما كان الرئيس حبرى هو رئيس تشاد الشرعى وهو الذى حصل على أعتراف منظمة الوحدة الافريقية باعتباره رئيسا وممثلا للحكومة التشادية ، فان مصر تلتزم انطلاقا من ذلك بتأييد الرئيس حبرى . كما أن مصر تحبذ اتمام المصالحة بين الفصائل التشادية المتصارعة وحل الأزمة التشادية على أساس من الوحدة الوطنية ، واحترام السيادة التشادية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية ، وتحرير تشاد من كل القوى الأجنبية التى تحتل أجزاء من أراضيها .

كما تؤمن الدبلوماسية المصرية بأن الكف عن التدخل الأجنبى فى الشئون الداخلية للدول الأفريقية هو خير ضمان لاستقلالها وسيادتها والابتعاد بها عن الاستقطاب والصراع الدولى الذى لن يكون دائما الا على حساب الشعوب الافريقية التى تدفع ثمنا باهظا من تنميتها ومستقبلها إذا ما دخلت فى آتون التنافس والاستقطاب الدولى المدمر .

وسوف تواصل ـ الدبلوماسية المصرية ـ تبنى هذا الموقف فى مختلف اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية القادمة وحث الأطراف المعنية على اتخاذ كل ما من شأنه انجاح المصالحة الوطنية التشادية لسد الطريق على التدخلات الأجنبية ولضمان خروج القوات الأجنبية المختلفة من تشاد .

وقد لعبت مصر دورا بارزا من خلال مؤتمرات منظمة الوحدة الافريقية فى ابعاد شبح الحرب الأهلية فى تشاد ، وشجبت مصر التدخل الليبى فى تشاد وأعلنت أن هذا التدخل يمثل خرقا لميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ويخلق جوا من عدم الاستقرار فى القارة . ويعتبر تدخلا سافرا فى شئون دولة من الدول الاعضاء .

ودعت مصر ليبيا لسحب قواتها من تشاد لاعطاء الفرصة للأطراف التشادية المتصارعة للحوار لتحقيق أمن وسلام البلاد

وقد رحبت مصر بالاتفاق الفرنسى الليبى الموقع فى ١٨/ ٩/ ١٩٨٤ حول الانسحاب المتبادل والمتزامن لقواتها من تشاد وهو الاتفاق الذى تم فى أعقاب الزيارة التى قام بها كلود شيسون وزير الخارجية الفرنسى فى ١٥ ـ ١٦/ ٩/ ١٩٨٤ لطرابلس ودعت مصر ليبيا إلى تنفيذ بنود الاتفاق بحسن نية وبما يتفق ومصالح شعب تشاد .

وقد أعلنت مصر موقفها من الوضع فى تشاد أمام اجتماعات القمة الأفريقية التاسعة عشرة فى أديس أبابا (يونيو ١٩٨٣) ويمكن بلورته فى النقاط التالية :

ـ انسحاب كافة القوات الأجنبية من أراضى تشاد .

ـ تأييد مبدأ الحوار والتفاوض بين الأطراف التشادية المتصارعة دون أى وصاية خارجية .

ـ دعم وتأييد الحكومة الشرعية فى تشاد بزعامة الرئيس حسين حبرى وهى الحكومة التى حظيت بتأييد منظمة الوحدة الافريقية .

وقد أعلنت مصر رفضها لمبدأ تزويد الحكومة التشادية بالسلاح انطلاقا من حرص مصر على عدم تصعيد التوتر بين أى طرف من الأطراف وايمانا منها بأن الحوار السلمى أفضل وسيلة للاتفاق .

وفى مؤتمر القمة الافريقى العشرين بأديس أبابا (١٢ ـ ١٥/ ١١/ ١٩٨٤)

أعرب الدكتور عصمت عبد المجيد (رئيس وفد مصر) أمام الجلسة عن موقف مصر تجاه القضية التشادية معلنا تأييد مصر واحترامها للشرعية واعتبار حكومة الرئيس التشادى حسين حبرى الحكومة الشرعية لتشاد ، مؤكدا على معارضة مصر لأى تدخل أجنبى لتهديد أمن وسلام واستقرار أفريقيا ، وحرص مصر على سلامة وأمن تشاد . كما طالب بحماية تشاد من أى تدخل خارجى على أراضيها وقال إن مصر تؤيد جميع الخطوات التى تؤدى إلى تحقيق الوحدة والمصالحة الوطنية فى هذا البلد الافريقى ، وقد وافق المؤتمر على اقتراح مصر بالاستمرار فى محاولات المصالحة بين الأطراف المتنازعة فى تشاد .

٣ ـ مشكلة الصحراء الغربية :

سبق لمصر أن أيدت الموقف المغربى فى قمة الخرطوم عام ١٩٧٨ ، ومؤتمر وزراء خارجية عدم الانحياز فى بلجراد ١٩٧٨

الا أن تطور مشكلة الصحراء ونجاح حركة البوليساريو فى كسب عطف كثير من الدول الأفريقية . وتباطؤ المغرب فى وضع حد لها . جعل مصر تتخذ موقفا حياديا . انطلاقا من ايمانها بحق تقرير المصير للشعوب . واعطاء أولوية للمصلحة العليا لوحدة الصف الأفريقى . وحفاظا على منظمة الوحدة الأفريقية .

وفى هذا الخصوص أيدت مصر القرار ١٠٣ والقرارات الملحقة به والصادرة عن مؤتمر القمة الأفريقى الثامن عشر المنعقد فى نيروبى فى يوليو ١٩٨١ والذى نص على انشاء لجنة تنفيذ تضم سبع دول أفريقية هى (كينيا ـ غينيا ـ مالى ـ نيجيريا ـ سيراليون ـ السودان ـ تنزانيا) لتقوم باتخاذ كافة الاجراءات والاتصالات اللازمة مع طرفى النزاع للتوصل إلى وقف اطلاق النار واجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية .

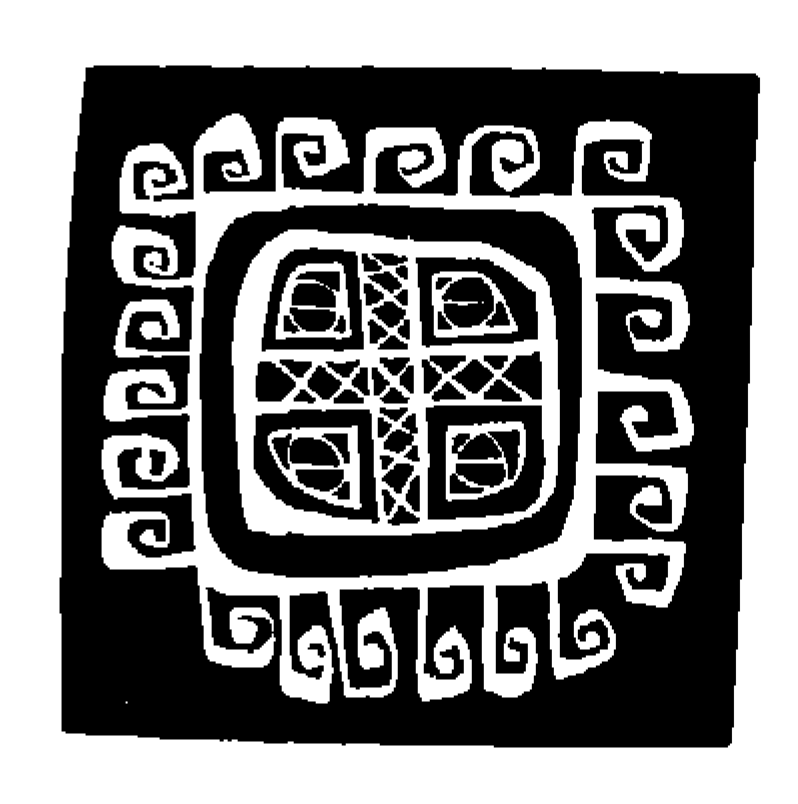
وابان الأزمة التى اجتاحت منظمة الوحدة الافريقية على أثر المؤتمر الوزارى بسبب الانقسام أمام مشكلة الصحراء ومشكلة تشاد . وعجز القمة الـ ١٩ عن أن يجتمع فى طرابلس مرتين بسبب عدم توافر النصاب القانونى ، كان تحرك مصر ـ على الساحة الافريقية ـ هو دعوة الدول الافريقية إلى الالتفاف حول المنظمة واعطاء الحفاظ عليها أولوية على ما عداه من مشاكل وذلك بتمكينها من الاجتماع للنظر فى هذه القضايا ونجحت الصيغة التوفيقية التى تقدمت بها مصر باقناع الجمهورية الصحراوية بعدم المشاركة بمحض ارادتها فى عون المنظمة من التصدع والانهيار .

وقد أسفرت جهود الدبلوماسية المصرية التى استطاعت بسبب موقفها غير المنحاز إلى أى من مجموعة الدول المؤيدة للجمهورية الصحراوية . أو مجموعة الدول غير المؤيدة لها ،

وبسبب قدرتها على الاتصال بكلا المجموعتين بحرية وموضوعية وعدم التزام ، عن أمكان انعقاد القمة الـ ١٩ فى أديس أبابا من ٦ ـ ١١ يونيو ١٩٨٣ ، وأيدت مصر القرار رقم ١٠٤ الصادر بشأن مشكلة الصحراء والذى يحث الطرفين على الدخول فى مفاوضات مباشرة بغية التوصل إلى وقف اطلاق النار . لخلق الظروف المواتية لاجراء استفتاء عادل وسلمى لتقرير مصير شعب الصحراء دون أية معوقات ادارية وعسكرية تحت أشراف الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية .

وفى المناقشات التى دارت خلال نوفمبر ١٩٨٣ أمام اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة ـ بنيويورك . قامت مصر أيضا بدور توفيقى مؤثر بين المغرب والجزائر أدى إلى اتفاقهما على صيغة مشروع قرار . وقد أعربت المغرب عن شكرها لما قام به الوفد المصرى من اتصالات أسهمت فى عودة الحوار مع وفد الجزائر والبوليساريو كما أثنى رئيس وفد الجزائر وممثل البوليساريو على موقف مصر الذى حمل المغرب على عدم الاصرار على صياغات غير مقبولة للجانب الجزائرى .

وهكذا تبين أن موقف مصر يقوم على مبادىء منظمة الوحدة الأفريقية وقراراتها . وسوف تواصل الدبلوماسية المصرية الالتزام بهذا الموقف .



ملحق يضم بعض وثائق ومقررات
اجتماعات القمـة الأفريقية

أولا ـ قرارات وتوصيات المنظمة
فى المؤتمرات الأخيرة الثلاثة

اولا ـ مؤتمر قمة طرابلس :

عقد فى العاصمة الليبية طرابلس فى ١٩٨٢/٨/٨ اجتماع ضم ممثلى ثلاثين دولة أفريقية من ٥١ دولة برئاسة العقيد الليبى معمر القذافى وذلك عقب فشل انعقاد مؤتمر القمة الأفريقى التاسع عشر الذى كان مقررا عقده فى طرابلس فى ١٩٨٢/٨/٥ بسبب عدم توافر النصاب القانونى للاجتماع وهو حضور ٣٤ دولة أفريقية . . وذلك بسبب الأزمة الناشئة بين دول المنظمة بعد قرار قبول الجمهورية الصحراوية العضو رقم ٥١ فى المنظمة . وقد خرج المؤتمر فى ختام أعماله بثلاث توصيات :

١ ـ تشكيل مجموعة اتصال تتكون من (ليبيا ـ الكونغو ـ مالى ـ تنزانيا ـ موزمبيق ـ زامبيا) لمباشرة اجراء مشاورات مع الدول التى تخلفت عن حضور قمة طرابلس .

٢ ـ دعا المجتمعون الدول الافريقية الى تقديم الدعم المادى والمالى لحركات التحرير فى ناميبيا وجنوب أفريقيا ودول خط المواجهة الافريقية وأعلنوا التزام الدول الافريقية بضمان التحرير الكامل لأفريقيا ، كما أكد المؤتمرون أنه لا يمكن أن يتحقق سلام أو استقرار فى أفريقيا ما لم تحصل ناميبيا على الاستقلال الحقيقى وما لم يتم القضاء على التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا .

٣ ـ أكد المجتمعون مساندتهم للشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، وعودته إلى وطنه ، كما طالبوا بسحب القوات الاسرائيلية فورا من لبنان وحث الأعضاء المجتمع الدولى على فرض عقوبات على اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية .

* * *

ثانيا ـ مؤتمر القمة التاسع عشر بأديس أبابا :

انعقد مؤتمر القمة الأفريقية التاسع عشر فى الفترة من ٦ ـ ١١ يونيو ١٩٨٣ وأنهى المؤتمر أعماله بالموافقة على جميع مشروعات القرارات المقدمة له بشأن القضايا الأفريقية ونوجز هذه القرارات فى النقاط التالية :

*** قضية الشرق الأوسط :**

أعلن المؤتمر أنه يساوره القلق البالغ إزاء الوضع السائد فى المنطقة فى أعقاب احتلال اسرائيل للأراضى العربية ، وأكد المؤتمر دعمه الثابت لنضال الشعوب العربية بما فيها فلسطين وتأييده لقرارات قمة فاس ، كما أدان القرار التواطؤ العدوانى بين النظام العنصرى فى كل من اسرائيل وجنوب أفريقيا وأوصى بعدم تمكينهما من الاستفادة من أى تعاون فى مجال التكنولوجيا النووية ، وناشد الدول الأعضاء توحيد صفوف نضالها والتصدى للأخطار المتزايدة لهذا التواطؤ النووى .

*** قضية الصحراء الغربية :**

حث المؤتمر المغرب وجبهة البوليساريو على الدخول فى مفاوضات مباشرة لوقف اطلاق النار ، وخلق الظروف اللازمة لاجراء استفتاء عادل وسلمى لتقرير مصير الصحراء تحت اشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية .

* **قضية النزاع التشادى الليبى :**

أعرب القادة عن قلقهم للتوتر الشديد فى العلاقات بين تشاد وليبيا ، وطالبوا الطرفين بالامتناع عن أى عمل من شأنه زيادة تفاقم الموقف ، وناشد المؤتمر اللجنة المختصة بالوساطة بين البلدين ، مواصلة نشاطها لحل هذا النزاع فى أقرب وقت ممكن ، ودعوة الطرفين لأن يتعاونا باخلاص مع اللجنة لتمكينها من القيام بمهمتها .

* **قضية ناميبيا :**

وافق المؤتمر على اقتراح الدكتور/ بطرس غالى رئيس وفد مصر بارسال وفد أفريقى إلى الأمم المتحدة للتعجيل باستقلال ناميبيا والعمل من أجل تنفيذ القرارات الصادرة بشأنها .

* * *

ثالثا ـ قرارات وتوصيات مؤتمر القمة العشرين بأديس أبابا :

ـ أصدر مؤتمر القمة الأفريقى العشرين عدة قرارات وتوصيات فى ختام جلساته فى أديس أبابا فى ١٥/١١/١٩٨٤ شملت شقين أحدهما اقتصادى والآخر سياسى ، كما أصدر المؤتمر بيانين يتعلق الأول بالموقف الاقتصادى الخطير السائد فى أفريقيا والثانى بالجنوب الأفريقى .

١ ـ الشق الاقتصادى :

وقد أصدر فيه المؤتمر القرارات التالية :

* إنشاء صندوق خاص بأفريقيا يموله البنك الدولى والمجتمع الدولى وإنشاء صندوق آخر خاص بالمساعدة العاجلة فى حالات الجفاف والمجاعة فى أفريقيا ، وإقامة تعاون اقتصادى بين دول

القارة الأفريقية والدعوة لعقد مؤتمر اقتصادى أفـريقى عام ١٩٨٥ ، وتم تشكيل لجنة قيادية ستكلف بإعداد اجتماع وزارى قبل المؤتمر وتضم فى عضويتها (الجزائر ـ ساحل العاج ـ تنزانيا ـ الكاميرون ـ زيمبابوى ـ السنغال ـ نيجيريا) .

* تعبئة الموارد الوطنية لدول القارة وتشـجيع التعاون بين الدول الأفريقية وإحياء الخطة التى وضعها مؤتمر قمة لاجوس الاقتصادى عام ١٩٨٠ .

* مطالبة دول السوق الأوروبية المشتركة بتقديم الموارد اللازمة لدول أفريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادى فى إطار إعادة التفاوض بشأن اتفاقية لومى ، ومطالبة الدول المتقدمة بإحياء المفاوضات الشاملة داخل الأمم المتحدة من أجل مساعدة الدول الأفريقية الفقيرة .

٢ ـ الشق السياسى :

فقد تناول القضايا السياسية فى القارة الأفريقية وكذلك القضية الفلسطينية وقد أصدر المؤتمر عدة قرارات فى هذا الصدد هى :

ـ التأكيد على أن القضية الفلسطينية تشكل لب النزاع فى الشرق الأوسط وأن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى مع التأكيد على أن قضية الشرق الأوسط هى قضية أفريقية عربية .

كما أدان المؤتمر سياسة إسرائيل التوسعية فى الدول المجاورة لها وطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان ، كما أدان المؤتمر سياسة إسرائيل الإرهابية والتوسعية المتواطئة مع النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا .

- أدان المؤتمر الولايات المتحدة الأمريكية لتأييدها للنظام العنصرى فى جنوب أفريقيا ولإصرارها على جلاء القوات الكوبية من أنجولا مما تسبب فى تأخير استقلال ناميبيا .

- وفيما يتعلق بقضية تشاد ، قرر المؤتمر تشكيل لجنة مصالحة بشأن تشاد (تشكلها بصفة خاصة جمهورية الكونغو الشعبية) بهدف مواصلة الجهود الرامية إلى إحلال السلام فى تشاد ، وقد أشار نص القرار إلى أن الدول الأفريقية تشعر بالارتياح لرحيل القوات الأجنبية من تشاد ، ويدعو القرار جميع الأطراف المتنازعة إلى أن تتعاون مع اللجنة المزمع تشكيلها من أجل سلام تشاد .

- وفيما يختص بقضية الصحراء ، أعرب المؤتمر عن أمله فى أن يعيد المغرب النظر فى قراره بالانسحاب من منظمة الوحدة الأفريقية خاصة وأن قرار المغرب لا يعتبر سارى المفعول إلا بعد عام من إخطارها للسكرتير العام للمنظمة وذلك بموجب المادة ٣٢ من ميثاق المنظمة والجدير بالذكر أن الملك الحسن الثانى قد بعث برسالة إلى الرئيس التنزانى نيريرى فى ١٤ / ١١ / ١٩٨٤ يبلغه فيها بأن قرار انسحاب المغرب من المنظمة سارى المفعول منذ ١٢ نوفمبر ١٩٨٤ ، وقال الملك الحسن فى رسالته : إن ميثاق المنظمة الأفريقة كل متكامل وأن المغرب لا يلتزم بنص (المادة ٣٢) ما دامت (المادة الرابعة) من هذا الميثاق لم يتم الالتزام بها (والخاصة بقبول دولة جديدة فى المنظمة) حيث أن هذه المادة قد انتهك العمل بها عند قبول الجمهورية الصحراوية فى المنظمة .

- وجه المؤتمر (نداء ملحا) إلى الحكومة الأمريكية حتى تعيد النظر فى قرارها بالانسحاب من منظمة اليونسكو .

ـ وجه المؤتمر العزاء للهند فى وفاة السيدة أنديرا غاندى رئيسة وزراء الهند الراحلة وأعرب الزعماء الأفارقة عن أسفهم العميق للجريمة الشنعاء التى حرمت العالم من زعيمة عظيمة ومخلصة .

واصدر المؤتمر بيانا يتعلق بالموقف الاقتصادى الخطير السائد فى أفريقيا جاء فيه ...

أن قادة أفريقيا يعربون عن قلقهم البالغ إزاء الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة فى القارة الأفريقية والتى تنذر بالخطر بسبب الجفاف ، حتى أصبحت ١٧ دولة أفريقية تعتمد فى حياة شعوبها على المعونات الغذائية الخارجية ، وأشار البيان إلى أن ضعف اقتصاد أفريقيا يرجع لعوامل خارجية مثل انخفاض أسعار الصادرات الرئيسية لأفريقيا وتصاعد الديون لدول القارة الأفريقية حتى بلغت ١٥٠ مليار دولار .

كما أصدر المؤتمر بيانا آخر يتعلق بالموقف فى الجنوب الأفريقى :

أكد فيه مساندة الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية (لقوى التحرير) ووجه نداء إلى سائر دول العالم حتى تؤيد التحرير الكامل لأفريقيا وإحلال السلام .

وأشار البيان إلى قسوة وتشدد نظام التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا وناميبيا وأكد أن أى مفاوضات سلمية لا يمكن أن تنجح إلا إذا أثبت نظام بريتوريا حقيقة أنه يقبل مبدأ إقامة حكومة بالأغلبية الديمقراطية .

وطالب البيان بالإفراج عن زعماء حركات التحرير المعتقلين بدون أى شروط والتفاوض بعد ذلك مع الممثلين الحقيقيين لشعبى جنوب أفريقيا وناميبيا .

ثانيا : قرارات للمنظمة خاصة بقضية الشرق الأوسط

قـــــرار
عن العدوان المستمر ضد الجمهورية العربية المتحدة

إن اجتماع رؤساء الدول والحكومات الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى دورته العادية التاسعة ، فى أديس أبابا (اثيوبيا) من ٢١ إلى ٢٣ يونيه سنة ١٩٧١ .

بعد أن استمع إلى بيان صاحب السعادة وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة ورئيس وفدها .

وإذ يذكر بقراراته السابقة القرار : ٥٣ الصادر فى سبتمبر ١٩٦٨ ،

والقرار : ٥٧ الصادر فى سبتمبر ١٩٦٩ ،

والقرار : ٦٢ الصادر فى سبتمبر ١٩٧٠ ،

عن الموقف السائد فى الشرق الأوسط بصفة عامة ، وفى الجمهورية العربية المتحدة بصفة خاصة ، وهى القرارات التى تدعو إلى انسحاب القوات الأجنبية من جميع الأراضى العربية المحتلة منذ ٥ يونية ١٩٦٧ ، وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، والتى تناشد جميع الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية استعمال نفوذها لضمان تنفيذ هذا القرار بدقة ، وتأييد الجهود الحالية التى يبذلها المبعوث الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة .

وإذ يدرك الجهود البناءة التى تبذلها الجمهورية العربية المتحدة بهدف إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط ، وبصفة خاصة

الموقف الإيجابى الذى اتخذته أخيرا ردا على مبادرة السلام التى قام بها السفير يارنج فى ٨ فبراير ١٩٧١ .

وإذ يشعر بقلق شديد ، إزاء الموقف الخطير الحالى الناجم عن استمرار الاحتلال الإسرائيلى لأراضى ثلاث دول عربية احداهما عضو فى هذه المنظمة ، الذى يشكل تهديدا خطيرا للسلام الإقليمى فى أفريقيا ، وللسلام والأمن الدوليين .

وإذ يصر على أنه لا ينبغى أن تتعرض أية دولة للاحتلال أو الاستيلاء من جانب دولة أخرى نتيجة استخدام أو التلويح باستخدام القوة ، وهو مبدأ أساسى من مبادىء ميثاق الأمم المتحدة .

تأكد من جديد فى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، والاعلان الخاص بتدعيم الأمن الدولى (٧ × ×) ٢٧٣٤) ، الذى اتخذته الجمعية العامة فى ١٦ ديسمبر ١٩٧٠ .

١ ـ يأخذ علما ببيان سعادة وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة ورئيس وفدها .

٢ ـ يؤكد من جديد بشدة ما ورد بقراراته : ٥٣ ، ٥٧ ، ٦٢ سبتمبر ١٩٧٠ ويدعو إلى الانسحاب الفورى للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضى العربية إلى حدود ٥ يونية ١٩٦٧ ، تنفيذا لأحكام قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .

٣ ـ يعرب عن تأييده الكامل لجهود الممثل الخاص لسكرتير عام الأمم المتحدة من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، ولمبادرته من أجل السلام فى ٨ فبراير ١٩٧١ بصفة خاصة .

٤ ـ يؤكد من جديد تضامنه مع الجمهورية العربية المتحدة ، ويعرب عن تقديره للموقف الإيجابى الذى انعكس فى ردها فى ١٥ فبراير ١٩٧١ ، على مبادرة السلام التى قام بها الممثل الخاص كخطوة عملية لإقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط .

٥ ـ يشجب تحدى إسرائيل لهذه المبادرة ، ويدعوها إلى الرد بطريقة إيجابية مماثلة على المبادرة التى قام بها الممثل الخاص من أجل السلام فى ٨ فبراير ١٩٧١ .

٦ ـ يطلب إلى الرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الأفريقية أن يتشاور مع رؤساء الدول والحكومات لكى يستخدموا نفوذهم لضمان تنفيذ هذا القرار تنفيذا كاملا .

قـــرار عن العدوان المستمر ضد جمهورية مصر العربية

إن اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى دورته العادية التاسعة فى الرباط ، (المملكة المغربية) من ١٢ إلى ١٥ يونية سنة ١٩٧٢ .

إذ تدارس تقرير الرئيس السابق لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن تنفيذ القرار ٦٦ والقرار ٦٢ .

وبعد أن استمع إلى بيان رئيس وفد جمهورية مصر العربية .

وإذ يذكر بجميع القرارات السابقة المتعلقة بالشرق الأوسط وخاصة القرار ٦٦ تحت عنوان « العدوان المستمر ضد جمهورية مصر العربية » الذى يدعو إلى الانسحاب الفورى للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضى العربية إلى حدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ .

وإذ يؤكد من جديد تضامنه مع جمهورية مصر العربية .

وإذ يأخذ فى الاعتبار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٧٩٩ الصادر فى ١٣ ديسمبر ١٩٧١ .

وإذ يستنكر رفض إسرائيل لقرار الجمعية العامة ٢٧٩٩ ، الصادر فى ١٣ ديسمبر ١٩٧١ ، ورفضها الاستجابة لمبادرات منظمة الوحدة الأفريقية ، وخاصة ما طلبته منظمة الوحدة الأفريقية من تأكيد مبدأ عدم ضم الأراضى العربية المحتلة .

وإذ يأخذ فى الاعتبار جميع الجهود التى بذلتها لجنة العشرة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن تنفيذ القرار ٦٦ والقرار ٦٢ .

وإذ يأخذ فى الاعتبار فحوى الردين : المصرى والإسرائيلى على مذكرة لجنة العشرة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية .

١ ـ يأخذ علما بتقرير الرئيس السابق لمنظمة الوحدة الأفريقية ويقدر كل التقدير الجهود التى بذلها رئيس وأعضاء لجنة العشرة .

٢ ـ يهنىء مصر على تعاونها مع لجنة العشرة ، وموقفها الإيجابى ، وجهودها المستمرة من أجل استعادة السلام فى المنطقة .

٣ ـ يستنكر موقف إسرائيل السلبى المعوق الذى يمنع استئناف مهمة يارنج .

٤ ـ يدعو إسرائيل إلى إعلان التزامها بمبدأ عدم ضم الأراضى باستعمال القوة .

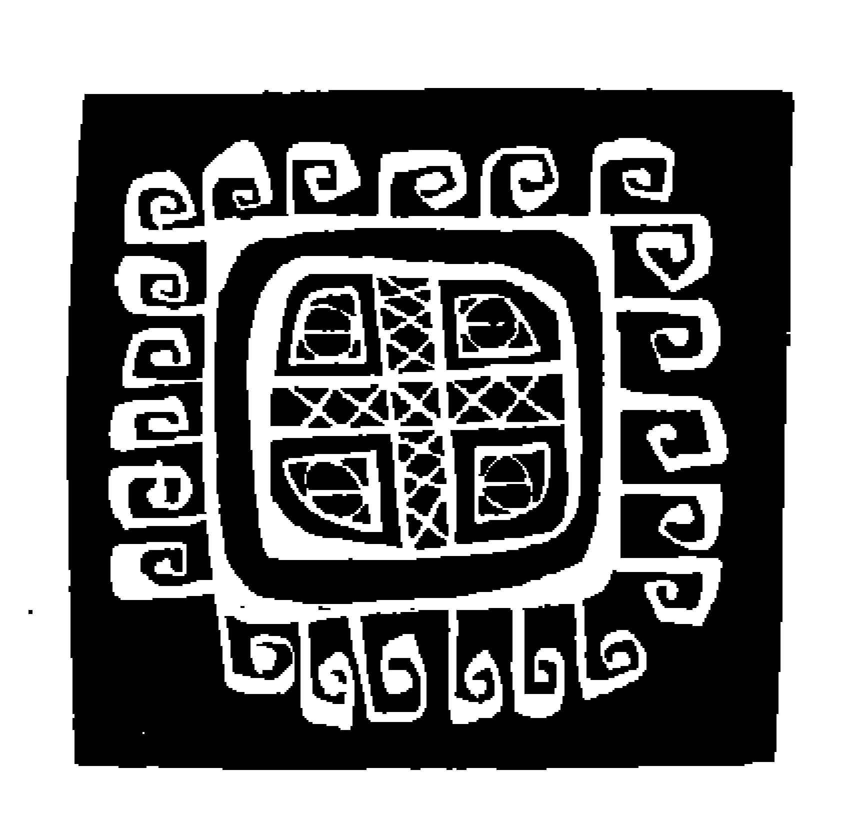
٥ ـ يدعو إسرائيل إلى الانسحاب فورا من جميع الأراضى العربية المحتلة إلى حدود ما قبل ٥ يونية ١٩٦٧ وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .

٦ ـ يؤكد من جديد باسم التضامن الأفريقى وتمشيا مع أحكام المادة ٢ الفقرة جـ ، من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية تأييده الفعال لجمهورية مصر العربية فى نضالها المشروع من أجل استعادة سلامة أراضيها كاملة وبجميع الوسائل .

٧ ـ يحث جميع الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية على تقديم كل مساعدة إلى مصر ، كما يدعو جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة إلى تكثيف عملها ، فى المحافل الدولية ومجلس الأمن ، والجمعية العامة ، لاتخاذ جميع المبادرات من أجل انسحاب إسرائيل الفورى غير المشروط من الأراضى العربية ، وشجب موقف إسرائيل الذى يعرقل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ القائم على أساس ميثاق الأمم المتحدة ، الذى يمنع حيازة الأراضى عن طريق استخدام القوة بأية حجة من الحجج .

٨ ـ يطلب إلى جميع الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية الامتناع عن إمداد إسرائيل بأية أسلحة أو معدات عسكرية أو تأييد معنوى قد يمكنها من تعزيز قدرتها العسكرية والاستمرار فى احتلال الأراضى العربية والأفريقية .

٩ ـ يقرر أن يتابع عن كثب تطورات الموقف فى الشرق الأوسط .



فهـــرس



القاهرة ١٩٨٥

إعداد : عزة مصطفى الأبيارى

ماكيت وغلاف : منى ناصف

إشراف تنفيذى: عزت الليثى



القاهرة ١٩٨٥

